تقديم الكتاب

هذا الكتاب هو الجزء الثاني –في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ربطه أستاذنا المؤرخ الوطني الكبير عبد الرحمن الرافعي بالفترة بين وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك أحمد فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وهي فترة هامة من تاريخنا القومي وسيخرج القارئ بنتيجة هامة هي أن ما كتبه الرافعي في هذا الكتاب وما تنبأ به قد تحقق بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. وكان أن منحت الثورة الرافعي جائزة عن هذا الكتاب في حفل عام أقيم في الجمعية الجغرافية. وخاصة أن الطبعة الأولى منه ظهرت في سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٤٩. أي قبل قيام الثورة بحوالي أربع سنوات. وكان يمثل في هذا الحفل عضوها السيد/ خالد محيي الدين.

ويجمع الكتاب في فصوله الثمانية، الحديث عن استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول، وانتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصري. وإنه لسر لا يعرفه إلا القليل، وقد سبق للأستاذ مصطفى أمين الصحفي الكبير قوله: إن سعد زغلول عندما تكون الوفد المصري طلب من الشقيقين عبد الرحمن الرافعي، وشهيد الصحافة أمين الرافعي، أن ينضما للوفد، فاعتذرا مصرين على بقائهما بالحزب الوطني. حزب الجلاء ووحدة وادي النيل وسندهما في اعتذارهما أن الوفد مقبل على مفاوضة الإنجليز. وهما ليسا من هذا الاتجاه، ورشحا له مصطفى النحاس وحافظ عفيفي. وكانا من رجال الحزب الوطني، وقبلا الانضمام إلى حزب الوفد. وكما قال شيخ الصحفيين إن عبد الرحمن الرافعي لو قبل الدخول في الوفد لكان خليفة سعد زغلول بعد وفاته، وقد تأكدت أنا شخصيًا من صحة هذه الواقعة من أستاذنا الرافعي نفسه، وهذا يدلك على أن الشقيقين كانا متمسكين بمبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد. ولم يحيدا عنها. ولا بالمثل العليا طيلة حياتهما.

وتحدث الرافعي في الكتاب عن مفاوضات عبد الخالق ثروت مع السير أوستن تشمبرلين. وزير الخارجية البريطانية مبينًا خلاصة مشروع الوزير البريطاني، وقد رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة وبين الرافعي بعض أعمال العمران في عهد ثروت رئيس الوزراء، منها وضع الحجر الأساسي للجامعة ولقناطر نجع حمادي وافتتاح مصحة حلوان.

وتحدث الرافعي في حياء وخجل عن أخيه الشقيق أمين الرافعي الذي توفي في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧. باعتبار أن هذا حدث تاريخي خلال الفترة موضوع الكتاب، ثم تحدث. عن تأليف وزارة النحاس الأولى. وبالرسائل المتبادلة بينهم وبين ممثلي انجلترا، وعن أزمة قانون الاجتماعات. ثم انتقل إلى نقض الائتلاف وتعطيل الدستور، وسماه الرافعي الانقلاب الثاني في الفترة من يونيه سنة ١٩٢٨ إلى أكتوبر سنة ١٩٢٩. وما ترتب عليه من تأليف وزارة محمد محمود. وكان بين وزرائه –حافظ عفيفي – أحمد لطفي السيد – تأمل ذلك؟! ومن حل البرلمان. وكان للحزب الوطني –وبين زعمائه الرافعي– موقف هو استنكارهم كتابة وعلنًا هذا الانقلاب، وكذلك كان لحزب الوفد نفس الموقف، وتحدث الرافعي عن سياسة الاضطهاد واليد الحديدية التي سارت عليها وزارة محمد محمود.

ثم تحدث عن المفاوضات التي جرت بين ممثلي انجلترا وهذه الوزارة التي استقالت وتألفت بعدها وزارة عدلي يكن الثالثة في أكتوبر سنة ١٩٢٩، ألتي أعادت الحياة النيابية. وأجرت الانتخابات في ديسمبر سنة ١٩٢٩ واستقالت هذه الوزارة، وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية في أول يناير سنة ١٩٣٠ وأجرت مفاوضات مع هندرسن عن انجلترا. واستقالت هذه الوزارة في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ وتبعتها وزارة إسماعيل صدقي التي ألغت الدستور، فكان الانقلاب الثالث في حياة مصر. وما سار عليه برلمان صدقي وما لاقاه من احتجاجات وحوادث ومظاهرات في الأقاليم والقاهرة والإسكندرية، وتأليف صدقي حزب سماه حزب الشعب. ويستفيض الرافعي في بيان ما لاقاه الشعب على يد وزارة صدقي التي استقالت. وتم تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣. حيث حلمت مجلس نقابة المحامين، وحلت محلها بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٣٤ وزارة محمد توفيق نسيم التي ألفت دستور صدقي بأمر ملكي صدر من الملك أحمد فؤاد. وأعيدت إلى البلاد حياتها الدستورية بعد أن قدمت الجهة الوطنية تقريرها إلى الملك حررته لجنة عنها مؤلفة من مكرم عبيد عن الوفد وعبد الرحمن الرافعي عن الحزب الوطني، ومحمد حسين هيكل عن الأحرار الدستوريين، وأحمد كامل عن حزب الشعب، وحلمي عيسى عن حزب الاتحاد. وأرسلت خطابًا إلى المندوبين السامي ووقع على التقرير والخطاب رؤساء الأحزاب وممثلون عن المستقلين.

واستقالت وزارة نسيم وحل محلها وزارة علي ماهر الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦، وتشكل وفد للمفاوضة بين أعضاء الجبهة الوطنية، ولم يشترك في هذا الوفد الرافعي لتمسكه بمبدأ الجلاء. وتوفي الملك فؤاد ونودي بالملك فاروق ملكًا على مصر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وما يهمني هنا كذلك ما كتبه الرافعي عن شخصية الملك فؤاد بكل صراحة، حياته قبل ولاية العرس وبعدها، وكان ما كتب في هذا المجال لم يكتبه أحد قبله ولا بعده، ويحضرني هنا

أن كل كاتب مقال كان يتعرض لعمل من أعمال الملك فؤاد بالنقد يحاكم أمام محكمة الجنايات، ما عليه إلا أنه يقدم صورة من هذا الكتاب للمحكمة، يستشهد بما قاله الرافعي. عن الملك فؤاد حسناته وسلبياته، وفي هذا رد على ما يدعيه البعض من أن الرافعي كان مجرد مسجل لحوادث تاريخية.

ولم يكتف الرافعي بذلك، بل تكلم عن نهضة مصر الاقتصادية وحالتها المالية وتأسيس بنك مصر وأثره على الناحية الاقتصادية والصناعية، وفضل طلعت حرب وزملائه في هذا المجال.

وتكلم الرافعي عن البرامج العملية والبرامج الهدامة وكأنه يخاطب هنا بعض المعارضين لمجرد المعارضة موجهًا النصح لهم ومهاجمًا المبادئ الشيوعية الهدامة وبشدة.

وتكلم عن واجبات الحكومة وواجهات المواطنين من نواح عديدة، منها تنمية الثروة الزراعية. وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وجعل ملكية الأراضي الزراعية مقصور على المواطنين المصريين. (وقدم مشروع قانون بذلك إلى مجلس الشيوخ عندما كان عضوًا بمجلس الشيوخ) وتحسين غذاء الشعب. وحماية أسعار الحاصلات الزراعية. وزيادة طرق المواصلات. وفتح أسواق للتجارة الخارجية. وتنمية الثروة الصناعية. وترقية التعليم الاقتصادي، وتشجيع البحوث العلمية. والتوسع في صناعة الغزل والنسيج وسائر الصناعات الأخرى وتمصيرها، وتفريج أزمة المساكن، والتوسع في الصناعات اليدوية الريفية والمنزلية والعناية بالثروات المعدنية والبترولية والمائية، وإنشاء البنوك الصناعية والتوسع في الصناعات الحربية، والعناية بصناعة النقل البحري وإنشاء البحرية المصرية، وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان، وإصلاح النظام المالي المصري. وطريقة إعداد ميزانية الدولة. وأنها يجب أن تكون ميزانية خدمات وإنتاج لا ميزانية أرقام وموظفين.

وعدد الرافعي واجبات سائر طوائف الشعب الأفراد العاديين والأثرياء. ثم واجبات المواطنين وواجبات الشباب.

وتكلم عن النهضة الاجتماعية وحالة البلاد الاجتماعية في عهد الاحتلال والعمل على إحياء البعث الاجتماعي، وتنشيط الحركات التعاونية. وحماية الفلاح الصغير، والعمل على إحياء النهضة العمالية. وإصدار قوانين العمل. وكلك النهضة الرياضية وتحت ظل المنظمات والخدمات الاجتماعية. وفي التعليم والصحة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من نواحي تحديد الأرباح. وتحديد العلاقات بين الملاك ومستأجري الأطيان الزراعية. ووضع حد لزيادة الملكية الزراعية. وإصلاح القرية ورعاية الفلاح والعامل، وإنشاء الملاجئ

والمطاعم الشعبية. وفرض الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعي، والعناية بالنواحي الأخلاقية بين سائر طبقات الشعب.

هذا ما نادى به الرافعي سنة ١٩٤٨، وأخذت بما جمعها كتابه، ثورة ٢٣ يوليو فاستفادت الثورة بحق نم آرائه ومقترحاته، ومن هذا الكتاب وغيره من مؤلفات الرافعي تستطيع أن تحكم على أخلاق الرافعي وعاداته وتمسكه بالمثل العليا والمبادئ الوطنية السليمة والحرية في حدود القوانين والديمقراطية السليمة البعيدة عن الفوضى، والمتفقة مع الآداب العامة والخلق الطيب، وكانت رعاية الله للرافعي جزاء ما قدم، من نعيم مقيم في جنات النعيم.

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

يونيه سنة ١٩٨٧

obeikandi.com

مقدمة الطبعة الثانية

حمدا لله فها هي الطبعة الثانية لكتابي في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثاني، اشتمل على جزء هام من تاريخنا القومي، في فترة هامة اجتازتها بلادنا العزيزة، أعدتها طبق الأصل من الطبعة الأولى ولعل ما أشرت إليه في كتابي هذا الذي خرج إلى الحياة سنة ١٩٤٨ -١٩٤٩. قد تحقق بعد قيام ثورة الشعب. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فبراير سنة ١٩٦٦

عبد الرحمن الرافعي

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

بعد أن أرخت "ثورة ١٩١٩" وانتهيت من تدوين حوادثها من بدايتها في مارس من تلك السنة إلى نهايتها في أبريل سنة ١٩٢١، أخذت في تأريخ الفترة التي أعقبت الثورة، فأخرجت في يوليه سنة ١٩٤٧ الجزء الأول من هذا الكتاب مشتملا على تاريخ مصر القومي من نهاية الثورة إلى وفاة زعيمها المغفور له سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

واليوم أقدم إلى القراء الجزء الثاني، وهو يتناول تاريخ مصر القومي من وفاة سعد في سنة ١٩٢٧ إلى وفاة المغفور له الملك فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وهي مرحلة كاملة من تاريخ مصر، مليئة بالحوادث والأحداث الجسام، جديرة بأن نستوعب وقائعها وأطوارها، ونتفهم حقائقها وأسرارها، ولست أبغي في هذه المقدمة أن ألخص هذه الفترة فإن التلخيص فيها لا يغني عن التفصيل، ولا مندوحة عن مطالعة فصول هذا الجزء كلها، لكي تتألف من مجموعها صورة واضحة جليلة لتاريخ مصر القومي في هذه الفترة من الزمن.

وفي هذا الجزء فصلان ختاميان (السابع والثامن) أرخت فيهما نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن التاريخ القومي لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادي، وتاريخها الاجتماعي بأوسع معانيه، فهذه النواحي وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها من النواحي الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومي.

ولا أراني في حاجة إلى التنويه بما أشرت إليه في مقدمة الجزء الأول من أن الفترة التي أؤرخها في كلا الجزأين وفي الجزء الثالث، تدخل في التاريخ المعاصر القريب، الذي نعيش فيه، ولا أخفي على نفسي دقة الموقف في الكتابة عن هذا العصر لأنه يتناول أشخاصًا قد تقتضي المجاملات والملابسات مراعاتهم، على أني قد جعلت من التاريخ رسالة أشبه ما تكون برسالة القضاء، فالمؤرخ كما قلت في مقدمة الجزء الأول يشبه أن يكون قاضيًا في الحوادث التي يؤرخها وعليه أن يقتبس من القاضي روح العدل الذي يستلهمه في قضائه، فلا يجامل في الحق أحدًا، ولا يتحامل على أحد، وعليه أن يعطي كل ذي حق حقه، ولقد اتبعت هذا المنهج قدر ما استطعت فيما أخرجت من حلقات هذه المجموعة، وليس من الحق ولا من النزاهة أن أعدل عنه

في أية فترة من فترات تاريخنا القومي، القديم منها والحديث، فالروح التي استلهمتها في الحلقات السابقة، هي ذات الروح التي أملت علي كتاب "في أعقاب الثورة المصرية".

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل، ويلهمنا الصدق في القول والعمل ويهيئ لنا من أمرنا رشدا.

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

عبد الرحمن الرافعي

obeikandl.com

خلاصة الجزء الأول

نورد هنا خلاصة فصول الجزء الأول من هذا الكتاب ليكون تحت نظر القارئ صورة موجزة منه قبل قراءة الجزء الثاني:

مقدمة الكتاب:

الفصل الأول: الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١ –المفاوضات مصدر الانقسام، الخلاف بين سعد وعدلي، خطبة شبرا، انقسام الوفد، المظاهرات العدائية –اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية، رفع الرقابة على الصحف، الوفد الرسمي للمفاوضات، كان واجبًا على عدلي أن يستقبل، تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمي، الحوادث الخطيرة بالإسكندرية، تصريح تشرشل، مفاوضات عدلي– كيرزون، خلاصة مشروع كيرزون الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات، نفى علي فهمي كامل بك وكيل الحزب الوطني، بعثة سوان، زيارات سعد للأقاليم، احتفال ١٣ نوفمبر، استقالة عدلي.

الفصل الثاني: الموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي، التبليغ البريطاني إلى السلطان فؤاد، إذاعة الوثائق الثلاث، استمرار الانقسام، اعتقال سعد للمرة الثانية، مظاهرات الاحتجاج، استعجال عدلي قبول استقالته، نفي سعد وصحبه إلى سيشل، الدعوة إلى وحدة الصفوف، عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد، المقاومة السلبية، قرار الوفد في المقاومة السلبية، عدم المعاونة في معاملات الأفراد، في الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم، المقاطعة، مقاطعة البنوك الإنجليزية، مقاطعة السفن، مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية، مقاطعة التجارة، نشر الدعوة، اعتقال أعضاء الوفد، هيئة وفد جديدة، الإفراج عن أعضاء الوفد، حوادث الاغتيال.

الفصل الثالث: تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢– شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة، موقف الوفد، نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢–، خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد، الرأي في تصريح ٢٨ فبراير، التبليغ البريطاني إلى الدول باستقلال مصر، بيان الحزب الوطني عن تصريح ٢٨ فبراير.

الفصل الرابع: وزارة ثروت –كتاب الملك إلى ثروت باشا جواب ثروت باشا، إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر، نظام وراثة العرش، نظام الأسرة المالكة، إقرار

تصفية أملاك الخديو عباس، وضع الدستور، العقبات في طريق ثروت باشا، احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال، رد ثروت باشا، اضطهاد المعارضة، اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم، تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، مقتل إسماعيل زهدي بك وحسن باشا عبد الرزاق وزارة ثروت باشا لماذا استقال ثروت باشا؟

الفصل الخامس: مصر في مؤتمر لوزان –مقدمات مؤتمر لوزان، قرار الحزب الوطني في اشتراك مصر في مؤتمر لوزان، قرار الوفد، انضمام الوافدين، وإعلان الميثاق الوطني، مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر، رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصري، النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان.

الفصل السادس: وزارة محمد توفيق نسيم –تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا، تجدد حوادث الاغتيال، الشروع في مسخ الدستور، استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور، استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة، إلقاء قنبلة على العسكر البريطاني إقفال بيت الأمة، اعتقال الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطني، هيئة وفد جديدة.

الفصل السابع: الدستور –تأليف وزارة يحيى إبراهيم باشا، الوزارة والدستور، خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمي بك، صدور الدستور، كيف وقع الدستور، القواعد الأساسية للدستور، قانون الانتخاب الإفراج عن سعد، الإفراج عن المعتقلين في مصر، الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم في سيشيل، قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها، في الحزب الوطني، قانون الاجتماعات، قانون الأحكام العرفية، قانون التضمينات، انتهاء الأحكام العرفية، العفو عن بعض المحكوم عليهم إعادة حرية المبعدين، قانون تعويضات الموظفين الأجانب، تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم، عودة سعد إلى مصر، في الحزب الوطني.

الفصل الثامن: الانتخابات العامة والبرلمان الأول –دوائر الانتخابات ذكرياتي عن الانتخابات، نتائج الانتخابات.

الفصل التاسع: وزارة سعد، الوزارة والزعامة الوطنية، استقالة وزارة يحيى إبراهيم، كتاب الملك فؤاد إلى سعد، جواب سعد، تأليف وزارة سعد، سياسة وزارة سعد، الإفراج عن المسجونين السياسيين، مقبرة توت عنخ آمون، مسألة اللاجئين الطرابلسيين، حقوق الوزارة السياسية، انتخابات الشيوخ، الشيوخ المعينون– الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم، تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه، افتتاح البرلمان، يمين الملك، خطاب العرش، الحياة الدستورية، المؤيدون والمعارضون، تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية، أهم قرارات البرلمان، ما يؤخذ على البرلمان،

المآخذ على وزارة على وزارة سعد، وزارة سعد والمحسوبية، حوادث السودان، صدى ثورة سنة ١٩١٩ في السودان، تمثيل السودان في معرض وميلي، منع وفد سوداني من السفر إلى مصر، صدى حوادث السودان في البرلمان تصريح الحكومة البريطانية عن السودان في مجلس اللوردات، أزمة وزارية بسبب السودان، جمعية اللواء الأبيض، المظاهرات في السودان، مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم، مظاهرة أورطة السكة الحديد بالعطبرة، الاعتداء على سعد، محادثات سعد –ماكدونالد، تعديل في الوزارة، موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات، إضراب الأزهريين، استقالة سعد، إعلان العدول عن الاستقالة، مقتل السردار السيرلي ستاك باشا، الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية، الإنذار الأول، الإنذار الثاني، رد الحكومة على الإنذاريين، جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية، رد الوزارة احتلال جمرك الإسكندرية، استقالة سعد، نظرة إلى البلاغات البريطانية، احتجاج البرلمان، موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية.

الفصل العاشر: وزارة زيور والانقلاب الأول –تأليف وزارة زيور، برنامج الوزارة –التسليم على طول الخط، جواب التسليم، عودة الاعتقالات، استقالة وزيرين، جلاء الجيش المصري عن السودان، خلف السير لي ستاك باشا، إنشاء قوة دفاعية في السودان منفصلة عن الجيش المصري، لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، تأجيل البرلمان شهرًا، تعيين إسماعيل صدقي وزيرًا للداخلية، حل مجلس النواب، لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب، تأسيس حزب الاتحاد، انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور، حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده، نظام غير دستوري، وحكم غير مسئول، أثر الانقلاب في سياسة الحكومة تعيين المستر برسيفال مستشارًا قضائيًا لوزارة الحقانية، العسف والتنكيل، استقالة اللورد أللنبي، وتعيين الورد جورج لويد مندوبًا ساميًا، الحكم في قضية مقتل السردار، تعديل قانون العقوبات وتشديده في التهم الصحفية، تعديل في الوزارة، كتاب الأستاذ علي عبد الرزاق، وانفصال الأحرار الدستوريين، حضور اللورد لويد، عدم تقديم أوراق اعتماده، تهافت الكبراء الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة، خطبة عبد العزيز فهمي باشا في وجوب التمسك بالدستور، قانون الجمعيات والهيئات السياسية، احتجاج الأحزاب على هذا القانون، قرار الحزب الوطني، قرار الوفد.

الفصل الحادي عشر: اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية الحالة السياسية سنة ١٩٢٥، دعوة أمين بك الرافعي إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه، قرارات الأحزاب في قبول الدعوة، موقف الوزارء إزاء هذه الدعوة، اجتماع البرلمان، طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستوري، ترفيع في الوزارة، اتفاقية جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب، إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب، محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ

قانون الانتخاب، التدخل البريطاني وسقوط حزب الاتحاد، مظاهر الائتلاف بين الأحزاب، لجنة الأحزاب المؤتلفة، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وقعد مؤتمر وطني، اجتماع المؤتمر الوطني وقراراته، صوت الشعر – قصيدة شوقي، انتخابات مايو سنة ١٩٢٦، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات، نتيجة الانتخابات، قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها.

الفصل الثاني عشر: الوزارات الائتلافية، ميثاق الأحزاب في احترام الدستور، موقف الحزب الوطني من الاشتراك في الحكم، استقالة وزارة زيور، تأليف وزارة عدلي يكن، تقليد دستوري حميد، اجتماع البرلمان وأعماله، وفاة علي فهمي كامل بك، استقالة وزارة عدلي باشا – وزارة ثروت باشا، أزمة الجيش، رحلة الملك فؤاد إلى أوربا، وفاة سعيد، تخليد ذكرى سعد.

الفصل الثالث عشر: شخصية سعد زغلول –تاريخ حياة صعد، سعد زغلول ومصطفى كامل، سعد وفريد، سعد في الجمعية التشريعية، في الحرب العالمية الأولى، في أعقاب الحرب، ثورة سنة ١٩١٩، سعد في الوزارة، زعامة سعد، المآخذ على سعد.

الفصل الرابع عشر: الدستور والحكم المطلق.

وثائق تاريخية: دستور الدولة المصرية.

فصول الجزء الثاني

الفصل الأول: استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول.

الفصل الثاني: نقض الائتلاف وتعطيل الدستور – الانقلاب الثاني.

الفصل الثالث: مفاوضات محمد محمود – هندرسن.

الفصل الرابع: وزارة إسماعيل صدقي وإلغاء الدستور –الانقلاب الثالث.

الفصل الخامس: الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية.

الفصل السادس: شخصية الملك أحمد فؤاد.

الفصل السابع: النهضة الاقتصادية.

الفصل الثامن: النهضة الاجتماعية.

obeikandi.com